حقيقيين لثورتنا ، ويمكن الاستمرار بالثورة عبر الاجيال . (تصفيق حاد متواصل) .

يجب ان نعمل على مزيد من تعميق تثقيف الشعب العامل بالعقائد الثورية . يجب ان نعمل على ان يتعرف كل واحد تعرفا واضحا على الخطوط التاريخية لحزبنا وثورتنا .. وان نتفهم جيدا بالاخلاص غير المحدود الذي كان يتفهم جيدا بالاخلاص غير المحدود الذي كان الثوريون الاوائل يكنونه للقضية الثورية وتخريجهم النضالية التي لم تكن تعرف القلق وسماؤهم الثوري . وفي نفس الوقت يجب ان يسلح الشعب العامل بخبرة النضال الثوري، ومنهج واسلوب العمل الشيوعي التي تم اكتسابها خلال فترة النضال المسلح ضد البايان.

ان خطوط وسياسات حزبنا هي تطبيق خلاق وتطور مبدع للمبادىء العامة للماركسية اللينينية لتلائم مع الحقائق الخاصة ببلدنا . ان خطوط وسياسات حزبنا واضح الاستراتيجيات والتاكتيكات لانجاز ثورتنا بنجاح ، وهي اصح مرشد لنا في نشاطاتنا ... (تصفيق حاد متواصل) .

ومبدعا يسلح اعضاء حزبنا ، والشعب العامل بقوة الافكار الثورية لحزبنا ، وبخطوطه وسياساته فانه يكون من الممكن لهم عندئذ فقط ، ان يصبحوا ثوريين حقيقيين مخلصين للحزب وللثورة ، وينطلق بشكل سليم المهام الثورية التي توكل اليهم (تصفيق) .

يجب علينا ان نشدد من تثقيف اعضاء الحزب والشعب العامل بسياسات الحزب حتى يستطيعوا ان يفهموا بوضوح جوهر سياسات الحزب وسلامتها ويحملوا منها عقيدتهم التي لا تهتز . وعلى هذا النحو يجب ان نعنى بان يعمل كل واحد بالتزام صارم بسياسات الحزب في اي وقت وفي اي مكان ، وان يناضل بحسم للدفاع عنها والسير في تحقيقها حتى النهاية في وجه اية عقبات ، وذلك ليسلح نفسه بقوة بالايديولوجية الوحيدة لحزبنا ويجعل خطوط الحزب وسياساته بمثابة عظامه ولحمه . (تصفيق حاد متواصل) .

ان الممارسة الثورية اداة قوية لاعادة تشكيل الوعي الايديولوجي للناس . ان الناس يتصلون بشكل دائم ويسري الناس على ان يكونوا ثوريين في مجرى النضال العملي والشاق والمعقد لاعادة تشكيل الطبيعة والمجتمع . يجب ان نربط ربطا وثيقا بين العمل الايديولوجي لتثقيف واعادة تشكيل الشعب العامل بالنضال الثوري والنشاطات العملية لبناء الاشتراكية والشيوعية حتى يعلموا انفسهم ايديولوجيا . وينموا في انفسهم ارادة ثورية قوية في مجرى انشطتهم ولمهامهم الثورية ... وبشكل خاص . فان المثقفين وهم غير مربطين بالنشاطات العملية الانتاجية يجب ان يجعلهم يذهبون دائما في كل الاوقات الى خضم البناء الاشتراكي العملي . ليس فقط من اجل دعم المعرفة التي حصلوها من الكتب.. واكتشاف مشاكل علمية ومكتبية جديدة ... ولكن ايضا ليعلموا من التنظيم والنضالية . والولاء للحزب والثورة الذي تحلى به الطبقة العاملة .

ومن الوسائل الهامة لثورة الشعب وطبعه طابع الطبقة العاملة ، هي تقوية حياتهم التنظيمية الثورية .

ان التنظيم الثوري القوي هو احد العناصر الرئيسية للشيوعي . انه فقط ذلك الذي يملك تنظيما ثوريا قويا ، وايديولوجية عالية تسودها الروح الشيوعية الثورية ، هو الذي يمكن وصفه بانه شيوعي حقيقي . ان التنظيم الثوري للشيوعي يشكل ويقوى في خلال حياة تنظيمية ثورية .

ان الحياة التنظيمية هي بوتقة للتدريب الايديولوجي ومدرسة للتثقيف الثوري ... وانه فقط من خلال الحياة التنظيمية المحكمة ... يمكن للمرء ان يصلب نفسه كثوري .. وان يربي نفسه كثوري حقيقي مخلص للقضية الثورية للطبقة العاملة . يجب ان نشن نضالا قويا لدعم الحياة التنظيمية للشعب العامل ... ويجب ان يجذب كل الشعب لكي يساهم مساهمة نشطة في الحياة التنظيمية . وان يراعي الانضباط التنظيمي في بناء ذاته . وان ينفذ باخلاص ما يعهد اليه وما يكلف به بواسطة منظماته .وان يعيش بحب بوحدة واشراف منظماته . وان يبقى على الدوام تنظيما ثوريا .

ان جوهر ممارسة النقد هو اهم شيء في الحياة التنظيمية ان ممارسة الصراع الايديولوجي بواسطة النقد ، والتنقد واعادة تشكيل الناس عن طريق الصراع الايديولوجي ذلك هو الخط الذي سلكه به حزبنا شباب في توسير الناس ، ان كل النظمات مطالبة بدعم ممارسة النقد ، وبخوض معركة ايديولوجية قوية ضد كل اشكال العناصر الايديولوجية غير الصحيحة.

ولهذا الغرض ، علينا ان ناضل بحسم ، اولا وقبل كل شيء ، ضد الميوعات الخاطئة عن النقد ، وان نساند الناس على اتخاذ موقف مبدئي ازاء النقد . يجب ان يكون النقد في كل الظروف على نحو يساعد على خلاص الرفاق ودعم الوحدة ، ولا يجب باي حال من الاحوال ان يكون النقد من اجل النقد . وفي ممارسة النقد . لا يجب لاحد ان يلقي على غير مسؤولية اخطائه هو ، او ان يتنصل لان نقدا وجه اليه ، او ان يضم لاخرين سياسيا بشكل عشوائي . او ان يوجه العقاب على من هم موضع النقد بشكل قاطع ونهائي ، كذلك فان النقد يجب ان يمارس بانتظام وبصبر ، وليس في حملة خاطفة ، يجب ان نتنفذ شعبنا بهذه الروح من النقد المبدئي وبذلك نخلق جوا من النقد الثوري ونساعد كل واحد على ان يتصلب من خلال النقد . وعلى هذا النحو يجب ان نعني بان يثبت كل الناس نضالا غير متهاون ضد الظواهر الخاطئة في الوقت المناسب ، ومن خلال ذلك يتنفذ ويعاد تشكيله ويجري تثويره بصورة دائمة .

ومن المسائل الهامة التي تطرحها عملية تحقيق تثوير المجتمع وطبعه بطابع الطبقة العاملة ، هي التخلص التام من طريقة الحياة الموروثة من المجتمع القديم في كل المجالات ، واقامة طريقة اشتراكية جديدة في الحياة بشكل شامل .

ان طريقة الحياة الاشتراكية هي نمط من النشاط لاولئك الذين يعيشون في مجتمع اشتراكي ، وعلى ذلك ، فان اقامة طريقة اشتراكية في الحياة تعني جعل الناس جميعا يمارسون نشاطهم في كل المجالات السياسية ، والاقتصادية والثقافية ، والاخلاقية بما يتفق مع المستويات الاشتراكية في الحياة ، والقواعد الاشتراكية للسلوك .

لقد احرزنا في الماضي نجاحات كثيرة في العمل لاقامة اشتراكية جديدة للحياة ، ولكن طريقة الحياة الموروثة من المجتمع القديم لا تزال حية بدرجة غير هينة في كل المجالات من اعمال الدولة حتى الحياة الخاصة ، مما يسبب عقبات للبناء الاشتراكي ، وللعمل من اجل تثقيف واعداده لشكيل الشعب العامل .

يجب ان نقضي على طريقة الحياة الموروثة من المجتمع القديم ، وان نقيم بقوة الطريقة الاشتراكية للحياة في كل المجالات ، حتى يعيش الجميع ويسلكون بما يتفق مع الطبيعة الخاصة لمجتمعنا القائم على الجماعية . (تصفيق حاد).

لا بد من التخلص من القوانين واللوائح الادارية الرأسمالية في كل مجالات اعمال الدولة ،ويجب اسكمال قوانين ولوائح ادارية اشتراكية جديدة ، وبشكل خاص ، فانه لا بد من ادخال النسق الاشتراكي بشكل كامل في العمل الاقتصادي . لا بد من اقامة نسق منظم في الادارة الاقتصادية الاشتراكية حتى لا يكون هناك مجال للافكار القديمة من الادارة الاقتصادية ككل ، من التسجيل والجرد ، والحفاظ،وادارة، الممتلكات البلاد والشعب ، الى استخدام الملكية العامة وعلاجها . كذلك فانه من المطلوب اقامة نسق سليم من قواعد الحياة الجماعية الاشتراكية في الحياة الاجتماعية اليومية للناس، والعمل باطراد على خلق قواعد للحياة الثقافية والاخلاقية التي تتناسب مع المجتمع الاشتراكي والشيوعي . لا بد من تعزيز العمل التنظيمي للقضاء على المقاييس الاخلاقية البالية التي لا تزال موجودة بين الشعب العامل وفي نفس الوقت يجب خلق نماذج جديدة للحياة الاخلاقية والعمل على اشاعتها واحدا بعد الاخر من خلال حركة اجتماعية ، والعمل على استكمال وانفاذ المعايير الشيوعية للاخلاقيات شيئا فشيئا .

ان كل اعضاء حزبنا ، الشعب العامل كله ، الطبقة العاملة والفلاحون التعاونيون ، والمثقفون العاملون عليهم جميعا ان يتمسكوا بخط الحزب في تثوير المجتمع وطبعه بطابع الطبقة العاملة ، وان يواصلوا النضال القوي لوضعه موضع التنفيذ ، وعلى كل اعضاء حزبنا والشعب العامل ان يسعوا لاعادة تشكيل انفسهم على اسس شيوعية ، وان يعملوا على تثوير عائلاتهم، وعلى الكوادر القيادية بشكل خاص وقبل اي انسان اخر ، ان يعملوا على تثوير انفسهم وتثوير اسرهم .

وابتداء من تثوير الاسر ، علينا بعد ذلك ان نعمل على تثوير فرق العمل الثورية وفرق العمل ووحدات الجيران الشعبية ،ثم العمل على تثوير اماكن العمل والقرى ، وان نعمل بالتدريج على تثوير المجتمع باسره وطبعه بطابع الطبقة العاملة بخلق النماذج وتعميم الخبرات ، وعلى هذا النحو علينا ان نحول كل شعبنا العامل الى نورس فورين والى بنات حقيقيين للاشتراكية والشيوعية . وان نجعل المجتمع كله يتحد بقوة بايديولوجية واحدة تلك الايديولوجية الوحيدة لحزبنا وتطوره بالحمية الثورية ، وبالحماس الخلاق وبذلك نحقق في وقت مبكر النصر النهائي لثورتنا . (تصفيق عاصف متواصل) .

دولة تحكمها مصانع السلاح ويتحكم "المركب الصناعي العسكري"

بقراراتها وسياساتها وحاجاتها وأخلاقها ...

في حزيران ١٩٦٩ وفي داخل قاعات الكونغرس الاميركي وجد البناغون نفسه للمرة الاولى في موضع المهم : فقد كانت لجنة برلمانية برئاسة السناتور وليام بروكسمير قد اخذت على عاتقها دور المدعي العام وبدت المعلومات التي كشف عنها مذهلة ، وعلى اثر اتهامات اللجنة انترت عدة فضائح ، منها فضائح الطائرة « س ٥ - ا » والهليكوبتر « شايين » والمدرعة « شارتران » وغيرها .

وبدا كان الاتفاق الصنمي الذي يربط الكونغرس والعسكريين منذ الحرب العالمية الثانية ، قد وضع له حد من قبل الكونغرس الذي لم يعد مستعدا لان يغمر كل مناقشة حول النفقات العسكرية من المواضيع المحرمة التي تخص البناغون وحده . وصرح عدد برلمانيين ان عهد « الكاوبوي بلاش » قد انتهى !

ولكن مجمل هذه المواقف لم تكن سوى عاصفة في فنجان قهوة ، ومنذ ذلك الحين ، اتخذت بالطبع بعض الاجراءات ، وتم التخلي عن بعض المشاريع العسكرية الباهظة التكاليف ، واقترحت بعض الاساليب لحصر النفقات ، لكن مشروع بناء شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ قد اقر دون معارضة فعلية . وفي عام ١٩٧٠ قرر البناغون ، دون ان يحتج احد ، ان يمنح شركة « لوكهيد » التي كانت تعاني من وضع مالي سيء ، منحة ضخمة لكي تعيد التوازن الى خزينتها !!

وهكذا عاد البناغون الى ممارسة اساليبه التقليدية ، ومرة اخرى ، قلب ثقل وحجم « المركب الصناعي - العسكري » دورا اساسيا في حسم الصراعات واقرار مشاريع البناغون ، ومنذ فترة قصيرة ، ذكر الاقتصادي الاميركي جون غلبرت بان قرار الرئيس نيكسون نفرد كمودنا عسكريا كان قد اتخذ تحت ضغط الجنرالات ودون استشارة الكونغرس ، وانهى غلبرت حديثه بهذه العبارة التي لا تدع مجالا للالتباس : « لم يعد الرئيس يسيطر على الآلة العسكرية ، ان الآلة العسكرية اصبحت تسيطر على الرئيس .. لقد انشأنا آلة عسكرية واسعة وجبارة والان اصبحت تمارس سياستها الخاصة وتشن الحروب بقراراتها الخاصة .. »

وبالفعل : خلال السنوات العشر الماضية نمى المركب الصناعي - العسكري بسرعة مذهلة ، مستفيدا من الصعيدان المالية للعدوان الاميركي في الهند الصينية . وقد ولدت امبراطورية حقيقية ، تطبع قوانينها الخاصة ، وتفرز منظمها الخاص ، وتؤثر بثقلها اكثر فاكثر داخل امبراطورية الولايات المتحدة. وقد اصبحت شعبياتها ممدة الى درجة ان الامبراطورية الاميركية اذا ارادت البقاء لم تعد تستطيع التخلي عنها . ومن الان فصاعدا اصبح لدى المركب الصناعي - العسكري القدرة على اسلام السلطة . واذ يبدو ظاهرا ان الامر ليس على هذه الصورة ، فذلك لان هذا المركب يفضل السر والخفاء ، وله مصلحة ان يبقى يتحرك في الكواليس ..

ارقام ووقائع

ان المركب الصناعي - العسكري هو تعبير عن لقاء بين مصالح اقتصادية وسياسية ، ويبدو لاول وهلة انه تحالف غير شكلي بين البيروقراطية العسكرية والتكنوقراطية المهمة في البناغون ومن صناعات الاسلحة .

وما يثير الانتباه في بادىء الامر هو الاهمية التي اخذتها هذه الظاهرة في الاعوام الماضية . لقد اصبح الجهاز العسكري واضحا مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة وتمثل النفقات العسكرية حوالي ٥٠ مليار دولار (!) من اصل مجموع الموازنة البالغة ٨٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ . ويضع هذا الرقم البناغون على رأس اهم مؤسسة اقتصادية في البلد ، تليها « الماما » (التي تقدر مبيعاتها بـ ٦٠ مليار دولار) ثم « الجنرال موتورز » اول مؤسسة خاصة في العالم (٢٧ مليار دولار اي ما تعادل ميزانية الدولة الفرنسية !) ، ثم تليها هذا الجهاز العسكري الضخم خاصة خلال حاجات الحرب في فيتنام والهند الصينية .

لكن هذه الارقام على ضخامتها لا تعطي سوى صورة غير واضحة عن موقع القوة الذي استطاع المركب الصناعي العسكري ان يؤمنه لنفسه ، فيكفي ان نعلم ان ميزانية الدفاع تساوي حوالي ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة ، بل يجب ان نستكشف كل الشبكة المربوطة على هذا الواقع .

ان اكثر من ثلث مجمل النشاطات الاقتصادية في الولايات المتحدة يركز على النفقات العسكرية ويقول بعض المراقبين ان هذه النسبة تصل الى ٥٠٪ ، ويوقع البناغون عقودا مع ٢٢٠٠ مصنع واكثر من ١٠٠٠٠٠ معهد فرعي يشغلون حوالي ٥٠٠٠٠٠ عامل ، واذا اضفنا للرقم السابق موظفي البناغون المدنيين والعسكريين ، نجد ان هناك ٢٥٪ من العمال و ١٦٪ من الموظفين في الولايات المتحدة يعملون مباشرة على حجم الميزانية العسكرية الاميركية .

ومن جراء ذلك ، فان كل تخفيض في الاعتمادات المخصصة للدفاع يؤدي الى تعميق اساسي في النشاط الصناعي والى ارتفاع في عدد البطالة - وهي مشكلة محورية في بلد تبلغ عدد العاطلين عن العمل ٣٥٥ مليون عامل عام ١٩٧٠ - والى تخفيض في وتائر النمو ، والى هبوط عام لمستوى المعيشة .

ان تلثي العقود المعينة تذهب الى ١٠ مؤسسة كبرى ، وتعطيا هناك اقلية ضئيلة من ١٠ الى ١٢ مؤسسة تحصل على ثلث الميزانية الاتحادية العسكرية .

ويعتمد بعض المؤسسات كليا على العقود التي تحصل عليها من البناغون ، منها شركتا « لوكهيد » و« بوسايد اسركراف » وجنرال ديناميكس ، وسوكول » ونسبة اقل : شركتا « مكدونيل دوغلاس » وغرومان ونورث اميركان روكويل » . ومن بين الشركات المائة الكبرى التي تخصص جزءا متفاوتا من نشاطاتها لتحقيق البرامج العسكرية نذكر : جنرال الكتريك ، اميركان للغراف اند تلفون » وبوينغ ، وهنيوول لنغ - تمكو - فوو .

وتشكل هذه المؤسسات النواة الحقيقية للجهاز العسكري الاميركي ، الذي يحالف اطلاقا من شبكة شاسعة من المعهدين الفرعيين ، وهذا يعني ان المركب الصناعي العسكري يعيش في نفس الوقت بنيته وسيركز السلطات داخله ، لان نشاطات الدفاع يهم تدريجيا عددا اوسع فاوسع من المؤسسات ، رغم ان الطابع الاساسه لا يوزع سوى بين عدد محدود من المؤسسات الضخمة التي وحدها « تحارب » البناغون مباشرة .

طبعا تحاول كل مؤسسة ان توسع من حقل اعمالها مع البناغون - لكن ، كما سنرى فيما بعد ، تظل المزاحمة محدودة ويبقى مواقع كل مؤسسة راسخة بشكل عام .

وجد القليل من المنافسة اذن ، بل على العكس ، يوجد نظام من الاتفاقات المرنة ، وتوزيع الحصص بشكل يجد كل فريق فيه منفعة كاملة .

والفعل فان ٦٠٪ من الميزانية العسكرية ، اي ٤١ مليار دولار مخصص للعقود التي يتم التفاوض عليها مع البناغون على ٧٠٪ من هذا المبلغ . وقد كان من المفروض ان يوزع هذه العقود غير عملية منافسة تلاسكية ، لكن البناغون ، استنادا الى قانون يرجع الى ١٩٤٨ ، يحصل شرعيا بشكل غامض ١٧ نوعا من الاستثناءات ، يلزم بالتراضي ، ويحجب هذه الاستثناءات ٩٠٪ من العقود و « الثارا » ٩٨٪ .

وهذا يعني ليس فقط ان البناغون له كل السلطة وكل الحرية لتفضيل بعض المؤسسات دون اي اعتبار موضوعي ، بل يعني ايضا انه على المدى الطويل تستطيع هذه المؤسسات ان تحصل عمليا ، من جراء العائدة التكنولوجية الفعلية ، على احتكار فعلي لصناعات الاسلحة .

ويلقي هذا الوضع اضواء جديدة على الفضائح التي كشف عنها السناتور بروكسمير ولجنته فقد اكد عنها السناتور بروكسمير ولجنته ان التجاوز السعر للمبالغ المخصصة ، والتبذير والاهمال المالية لصناعة المسارح ، والجولات السيئة والعطل والخلل في المعدات، والواصفات السيئة للتكنيكية المطلوبة ، كل هذا احترام المواصفات التكنيكية المطلوبة ، كل ذلك نتج عن اساليب اللزم التي تسمح به البناغون ومن الوضع الاحتكاري الذي تتمتع به بعض المؤسسات التي تشعر انها تتعدى عن الاخطار ولم يعد امامها سوى السعي وراء الربح الاقصى .

وقد لخص موظف كبير في البناغون هذا الوضع قائلا : « لا يهم المواصفات السيئة للمنتوجات والتاخر في تسليمها، وتكاليف الانتاج الزائدة للغاية ان المؤسسات تعرف انها لا تخشى اي شيء » .

ومن جهة اخرى ، ليست صناعة الاسلحة فقط اكثر الصناعات تمتعا بمساعدات الحكومة، بل انها ايضا الصناعة التي تحصل على اعلى نسبة من الارباح ، وقد اظهرت دراسة اعدتها « مكتب الحسابات القومية » ان المقارنة بين الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٣ و ١٩٦٦ - ١٩٦٧ تظهر زيادة ٢٦٪ بمعدل ربح الشركات العاملة بصناعة الاسلحة .

وقد صرح الاميرال ريكوفر امام مجلس الشيوخ ان نسبة الارباح في صناعة الاسلحة بلغت ٢٠ و ٢٥٪ (وكانت النسبة ١٠٪ منذ بضعة سنوات) وان نسبة الارباح في صناعة بناء السفن قد تضاعفت خلال سنتين ، وشكل عام ، ذكرت دراسة وضعها « مردي وبدنيوم » سكرتير الدولة للبحرية ، ان الشركات المتعاقدة مع البناغون قد حققت ما بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ ربحا سنويا بلغ ١٧٫٥٪ من قيمة الاستثمارات ، بينما لم تحقق الشركات المماثلة العاملة في الحقل المدني سوى ١٠٫٦٪ من الربح .

واذا كانت المصالح والارباح هي الاسمنت الذي يجعل بنيان « المركب الصناعي - العسكري » صلبا وصلبا ، فان « الحوار » الخاص الذي اقيم بين الصناعيين والبناغون ، يشكل حجر الزاوية بالنسبة لهذا البنيان ، فلولا الاموال التي تنفقها البناغون بسخاء من اجل تمويل سرابيح الابحاث ، ان بشكل « طلبيات » او مباشرة بشكل معونات ومساعدات ، لكان العديد من هذه الشركات قد اقفل ابوابه منذ زمن بعيد، فهل تصبح المسألة اذا مجرد مسألة سيطرة اذ ان هذه المؤسسات تظهر بالفعل وان لم تكن قانونيا كمؤسسات دولة تستعمل الاموال العامة كرأسمال مداول للاستثمار (٩٠٥ مليار دولار عام ١٩٦٨) وتملك الدولة جزءا هاما من رأسمالها الثابت - خاصة الابنية والاراضي - ١٣٠٣ مليار دولار عام ١٩٦٨) .

وهل يكفي وفي هذه الحال ان ناتي رئيس جمهورية « ليبرالي » حازم وان يحصل انقلاب في الاغلبية داخل مجلس الشيوخ لكي يحصل تغير في توجه البناغون وتؤخذ قرار تاميم هذه الشركات ؟

عدا عن كون هذا السناتور ينتمي الى عالم المركب الصناعي - العسكري الى حد بعيد .

بالفعل ، فاذا كان مدراء الصناعة الاميركية مقتنعين الا تراجعوا امام « المخاطر » المتوجه ، فانهم ايضا لا يخاطرون الا اذا كان الامر يستحق فعلا المخاطرة .

والمشكلة بالنسبة لصناعي الاسلحة هي ايجاد الوسائل التي تسمح لهم ان يضعوا انفسهم بمنأى عن الغيرات السياسية المفاجئة ، مع التمسك بالبناغون كزبون اساسي لمنتجاتهم ويكمن الوسيلة الاولى في دمج الجهاز العسكري - الصناعي قدر المستطاع بالآلة الاقتصادية للبلاد والوسيلة الثانية هي دفع الوسع الاقتصادي الى اقصاه . وهناك ارتباط ما بين الوسيلتين . اما الوسيلة الثالثة فهي التدخل على المستوى السياسي .

ان سباق التسلح ، وغزو الفضاء من جهة والتصعيد العسكري في فيتنام من جهة اخرى قد اعطت الذرائع لنمو في صناعة الاسلحة لا سابق له ، سمح لهذه الصناعات بان تتجاوز حدا اصبح بعده من الصعب وضع هذه الصناعات موضع التساؤل .

وقد اكتشف البرلمانيون الاميركيون هذه الحقيقة بسرعة في حزيران ١٩٦٩ : ان الهجمة على العسكريين وحلفائهم واقتراح تخفيض مخصصات وزارة الدفاع ومحاولة فرض الرقابة على اساليب اللزم التي يتبعها البناغون ، يمكن ان يؤدوا الى لجم الاقتصاد الاميركي بمجمله ، وتهديد بعض المناطق الهامة سياسيا مثل تكساس وكاليفورنيا بنوع من الركود . ومن ثم فان النتائج ستكون زيادة حدة الوسع الاجتماعي والنزاعات العرقية داخل المجتمع الاميركي مما يصيب النظام الراسمالي الاميركي ككل في صميمه .

وكل مرة كان تطور التضخم المالي الذي يساهم النمو الفوضوي للنفقات العسكرية بدفعه الى حد كبير ، يدفعهم الى اتخاذ اجراءات حازمه ، كانوا يرون شبح التراجع الاقتصادي يلوح في الافق .

وعندما لم يكونوا يرون ذلك الشبح ، كان ضغط المركب الصناعي العسكري يذكرهم به ، ونفهم الان لماذا تراجع البرلمانيون بسرعة عن مقترحاتهم ، واكتفوا بالانتقادات الكلامية العقيمة وسياسة تخفيض للنفقات محدودة ، وارجأوا الى اجل غير محدد اية اعادة نظر بالنظام ككل ، فتخرج عجزهم الى وضح النهار .

ويمكن لنا ان نقيس النفوذ الفعلي للمركب الصناعي العسكري على المستوى السياسي ، اي على مستوى تدخل مجموعه اقتصاديه ضاغطه في الشؤون السياسيه . وهذا هو مستوى الحسم الحقيقي. وهكذا فهمه رجال الاعمال والعسكريون وتكنوقراطيو البناغون منذ البداية ، وقد استعدوا وتحركوا انطلاقا من هذا الفهم .

المجموعه الضاغطه العسكرية الصناعية

في الوقت الذي كان « المركب » ينمو على المستوى الاقتصادي ، اخذ يفتح بصروره الظهور كقوه مجابهه - رغم كونها مسيره - تستطيع ان تتدخل على المستوى السياسي لافشال كل محاوله تهدف الى الحد من مطلبات العسكريين او الحد من حريه العمل والتغرير التي يتمتع بها البناغون . بالطبع لم تدر ابه « مؤامره » ولم تضع ابه « استراتيجيه » من قبل هيئه اركان سريه ، لكن المنطق الضمني « للمركب الصناعي - العسكري » دفعه الى توسيع نفوذه من اجل البقاء والنمو .

واتخذت عده اجراءات فعاله على المستوى السياسي : فمن ناحيه اولى ، اسس البناغون تحت اشرافه شبكه علاقات عامه ما زالت توسع عاما بعد عام .

وحاليا تستطيع البناغون ان تعتمد على ٦١٤٠ خبيرا لكي يقدموا ويدافعوا عن مواقفه ، وتملك العسكريون ايضا ٣٢٩ « وكلاء ارتباط برلمانيين » يصرفون ميزانيه سنويه تبلغ ٤ ملايين دولار من اجل دفع مصالح البناغون في كواليس مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وطبعا يجب الا ننسى الخبراء العديدين الذين يستخدمهم صناعات الاسلحة للقيام بنفس المهمات .

ومن ناحيه ثانيه ، عمل الطرفان على تأمين نسق افضل بينهما من اجل تسهيل الاتصالات والمناورات .

وقد فتح هذا الهدف المجال واسعا امام عمليات « استغلال النفوذ » واسعا . وهناك حاليا تنقل مستمر ما بين قاده وكوادر الصناعات الحربيه وبين المسؤولين العسكريين عن البرامج والنفقات الدفاعيه ، لان هذا التداخل ما بين موظفي الطرفين في الاتجاهين يؤمن حسن سير النظام ككل . وهكذا ، في شباط ١٩٦٩ ، كان هناك ٢٠٧٢ ضابط كبير في القاعد ما بين كوادر المؤسسات الـ ٩٥ الاولى التي تعامل مع البناغون : « لوكهيد » كانت توظف ٢١ ضباط سابق ، و « بوينغ » ١٦٩ و « مكدونيل دوغلاس » ١٤١ و « الجنرال ديناميكس » ١١٢ و « الورث اميركان روكويل » ١٠٤ .

وكانت مهمه هؤلاء الضباط السابقين الذين اصبحوا موظفين في الشركات الكبرى هي انشاء علاقات طيبه مع زملائهم الذين ما زالوا يخدمون في البناغون ، لكي يحيطونهم علما قبل غيرهم بحاجات البناغون المقبله ، وبالطلبات المحتمله، وايضا لكي يفرحوا على زملائهم السابقين افكار ومشاريع « طلبيات » .

ومن ناحيه اخرى تجح الصناعيون بجعل ممثليهم يعينون في مواقع حساسه . لقد احتلوا مؤخرا بتدخولهم الرسمي الى البناغون بشخص دافيد باكرد نائب سكرتير الدفاع وصاحب الصريح الشهير حول حسن استعمال الاسلحة الاميركيه من قبل النظام الاردني في معركة ايلول ، ودافيد باكرد هذا هو رئيس سابق لمجلس اداره شركه « هوليت باكرد » للالكترونيات التي تحقق ٣٤ مليون دولار من الاعمال مع البناغون .

ويبدو نفوذ الصناعيين اكثر وضوحا على مستوى المؤسسات الخاصه التي تقع بصورة مباشرة او غير مباشر تحت اشراف البناغون . فمراكز الابحاث الساسه العسكرية « كمعهد التحليلات الدفاعية » التابع لجامعه برنستون . او « الرائد كورپوريشن » التي تؤمن وزاره الدفاع ٨٥٪ من مواردها ، تلعب دور الوساطه ما بين المؤسسات العسكريه وصناعات الاسلحة . وقد تاكد السناتور فولبرايت في عام ١٩٦٨ ان بسبعه من رؤساء هذه المراكز البالغ عددها ١٦ ، وخمسه من نواب الرؤساء كانوا قد شغلوا سابقا مراكز هامه في البناغون ، ونذكر من بينهم خاصه مكسويل تايلور الجنرال السابق ورئيس هيئه اركان الرئيس كنيدي ، وهكذا نبدو البيروقراطيات متكاملين تماما !!

ان السمه المتبادله هي اذن القاعدة . لكن الواطؤات التي تحالف ، والروابط التي تقام تسمح احيانا بالذهاب الى ابعد مما كان مخططا ويتجاوز الاطر التي وضعت لها في البدء .

ان صناعه الاسلحه بوعي او بغير وعي ، باساليب مباشره او غير مباشره ، تتدخل في عمليه تحديد حاجات السلح ومن ثم في تكوين سياسه الدفاع الاميركيه برمتها .

ان التكنولوجيا تخلق الحاجه كما يظهر ذلك الاقتصادي غلبرت ، وتسم العمليه بالشكل التالي : يعمل البناغون بعض الشركات لكي تحدد « الامكانيات العمليه استنادا الى الاحتمالات التكنولوجيه في المستقبل . وعلى كل حال ، فان الشركات تقوم بعمليه الاستكشاف هذه سواء اتصل بها البناغون ام لم تصل ، ثم تقترح « الحاجات » على البناغون ، وعندما تستطيع اقناعه « بجدية » هذه الحاجات ، تحصل على العقد القاضي بتحقيقها . ولم يبق اذا على البناغون سوى تحديد سياسة دفاعية ملائمة لهذه « الحاجات » !!

وبالطبع فان الصناعيين على استعداد لاستعمال كل الوسائل لمساعده البناغون على فرض هذه السياسة على الرئيس والبرلمانيين .

والاحتكارات الصناعيه مستعده لهذا الضغط منذ فتره طويله عبر تامينها لعلاقات ممتازة مع عدد كبير من البرلمانيين . ومع بناء هذه العلاقات بشكل بسيط جدا : بالفعل فان عقدا عسكريا ما او انشاء قاعده ، يمكن ان يقررا حياة او موت مدينه او منطقه على المستوى الاقتصادي وان يقرر من جراء ذلك اعاده انتخاب سيناتور او نائب المقاطعه . ولا يمكن الاستهانه بهذه الضغوط والممارسات اذ ان مجله « نيوزويك » ذكرت انه خلال الحمله الانتخابية الاخيرة « سال المال بوفره في ٢٦٣ مقاطعه » !!

والمثل الاكثر كاريكاتوريه لهذا الفساد المقنع والشرعي في آن واحد هو مثل النائب الديمقراطي لكارولينا الجنوبيه « مندل ريفرس » الذي يرأس لجنه القوات المسلحه في الكونغرس ، صاحبه الحل والربط في شؤون نفقات الدفاع ، فان مقاطعه الانتخابية تضمن قاعدة لسلاح الطيران ، ومخزنا للجيش البري ، واحواضا لبناء السفن الحربيه ، ومستشفى للبحرية ، ومركز تموين نفوذي ، ومخزنا لصواريخ ارض - جو ، وعددا من مصانع شركات « لوكهيد » وسكورسكي وافكو وجنرال الكتريك الخ ..

ويعتمد المركب الصناعي - العسكري من اجل دفع نشاطات الدفاع وسياسه دفاعيه عدوانية ، ليس فقط على هؤلاء البرلمانيين ، بل ايضا على عدد هام من الجمعيات المختلفه : على المستوى الوطني يعتمد على جمعيات المحاربين القدامى التي تضم ٤ ملايين مواطن يتمتعون بشعور عنيف مضاد للشيوعيه و « بتقاليد عسكرية » فائقة .